

فاعلية قانون عمليات تشجيع الاستثمار
(دراسة مقارنة بين القانون الليبي ودول اتحاد المغرب العربي)

أطروحة علمية
مقدمة لاستيفاء بعض الشروط للحصول
على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون



إعداد الطالب:

علي معتوق علي صالح

رقم القيد: **F043417081**

كلية الدراسات العليا
جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية
سورابايا

2019 م

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالاتي:

الاسم: علي معتوق علي صالح

رقم القيد: F 043417081

المرحلة: الدكتوراه تخصص شريعة وقانون

الجهة: كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الأطروحة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة

عزوتها إلى مصادرها.

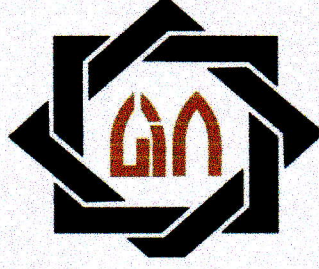
هذا، وحررتُ هذا الإقرار بناء على رغبتني الخاصة، ولم يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا 28 مارس 2019م

علي معتوق علي صالح



[Handwritten signature]



UIN SUNAN AMPEL
S U R A B A Y A

جمهورية إندونيسيا

وزارة الشؤون الدينية

جامعة سونان أمبيل الإسلامية

كلية الدراسات الإسلامية تخصص الشريعة والقانون

((فاعلية قانون عمليات تشجيع الاستثمار دراسة مقارنة بين القانون الليبي ودول اتحاد

المغرب العربي))

إعداد الطالب : علي معتوق علي صالح رقم القيد: F043417081

تقرير المشرفين قد دافع الطالب عن هذا الرسالة أمام لجنة المشرفين وتقرر

قبولها شرطا لنيل درجة الدكتوراه

وتتكون لجنة المشرفين من السادة الأساتذة :

الدكتور البرفسور: أحمد زهرا مشرفا أساسيا.....
الدكتور أحمد نور فواد مشرفا أساسيا.....

العام الجامعي 2019

كلية الدراسات العليا
جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية
سورابايا

موافقة لجنة المناقشة

عنوان البحث: فاعلية قانون عمليات تشجيع الاستثمار

(دراسة مقارنة بين القانون الليبي ودول اتحاد المغرب العربي)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية
سورابايا في الشريعة والقانون

إعداد الطالب: علي معتوق علي صالح رقم القيد: F043417081


قد دافع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وقررت بقبولها شرطا لنيل
درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون في يوم الاثنين الموافق - 23- 09 -
2019

وتتكون لجنة المناقشة من السادة الأساتذة الكاترة:-

الأستاذ الدكتور: أحمد زهرا - مشرفا أساسيا ومناقشا
الأستاذ الدكتور: أحمد نور فؤاد - مشرفا ثاني ومناقشا
الأستاذ الدكتور: سعيد عقيل حسين - مناقشا
الأستاذ الدكتور: همي شفق - مناقشا
الأستاذ الدكتور: محمد عارف - مناقشا
الأستاذ الدكتور: محمد لطائف الغزالي - مناقشا
الأستاذ الدكتور: أحمد امام ماوردي - مناقشا

يعتمد عميد كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية
سورابايا



الأستاذ الدكتور: 



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : ALI MATUQ ALI SALEH
NIM : F43417081
Fakultas/Jurusan : Doktor Studi Islam
E-mail address : ali.matuq89@gmail.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)
yang berjudul :

فاعلية قانون عمليات تشجيع الاستثمار
(دراسة مقارنة بين القانون الليبي ودول اتحاد المغرب العربي)

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara *fulltext* untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya, 26 Februari 2020

Penulis

(Ali Matuq Ali Saleh)

القانونية التي تسحب الصفة الودية من مسار التسوية¹⁸⁷.
ومن المختلف الى حد كبير عن الوسائل الأخرى للتسوية السلمية
كالوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق، الا ان هناك اختلافا بين التوفيق
والتحقيق فالأساس للجان التحقيق وفقا لقواعد القانون الدولي العام هو
العمل على التوصل الى الحقائق والاسباب التي أدت الى نشوب النزاع
وهي في ذلك ال تلزم الأطراف بقبول ما تم التوصل اليه من خلال
التحقيق، فلجان التحقيق ال تقدم أي مقترحات لتسوية النزاع بل تمهد
الطريق لأطراف من اجل التفاوض للوصول الى تسوية للنزاع القائم
بينهم، وبهذا يمكننا القول أن لجان التحقيق تختلف عن لجان التوفيق في أن
هذه الخيرة تقدم مقترحات وتوصيات الطرف النزاع بعد التحقيق في
النزاع على الرغم من ان توصياتها غير ملزمة لأطراف¹⁸⁸.

الفرع الثاني: مزايا التوفيق:

للتوفيق عديد المزايا تجذب الاطراف اليه وتفضله على اللجوء الى
التحكيم وتتمثل هذه المزايا في:

اولا: بساطة الإجراءات.

تستند فلسفة التوفيق كوسيلة للتسوية الودية للمنازعات على عديد
المبادئ أبرزها مبدأ الاقتصاد في الإجراءات، سواء من خلال قصر مدة
التسوية أو انشاء آلية جديدة لفض المنازعات بين الأطراف الامر الذي من
شأنه تحقيق استقرار في المعاملات ولا شك في مدى صعوبة الوصول الى
هذا الهدف من خلال السبيل القضائي أو التحكيمية، في حين يبدو الطريق
نحو تحقيقها من خلال التوفيق السهل، لما يقدمه هذا الاسلوب الاخير من
خلال مبدأ الاقتصاد في الإجراءات بمفهومه الواسع اي اعفاء الاطراف
المتنازعة من الخضوع الى للقواعد الشكلية ما يقصر أمد التقاضي
وبالتالي الوصول الى عدالة سريعة ترضي المتنازعين¹⁸⁹.

ثانيا: الحرص على ابقاء العلاقات التعاقدية قائمة.

يميل الاطراف الى اختيار التوفيق كبديل فعال لتسوية منازعاتهم نظرا

¹⁸⁷ هشام خالد، أوليات التحكيم التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص155.

¹⁸⁸ محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، دار المعارف، الإسكندرية، 1977، ص26.

¹⁸⁹ محمد ابراهيم موسى، المرجع السابق، ص 55.

في حين لا تلتزم مؤسسات الاستثمار التقليدية بفريضة الزكاة ولا بالصدقات.

المبحث الثاني: تشجيع عملية الاستثمار في ليبيا بين الالتزام والواقع

من أجل تشجيع الاستثمار، اتجهت السياسات العامة المتبعة في ليبيا إلى محاولة وضع ترسانة قانونية ومؤسسية تساعد على بلورة السياسات الحكومية في مجال الاستثمار، فشرعت ليبيا باتخاذ إجراءات إصلاحية مست مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية تمهيدا لخلق مناخ استثماري محفز وجذاب في إطار سياسة جديدة تواكب التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.

ولم يتوقف الأمر عند حد المعاملة العادية أو التشجيعية للاستثمار، بل أصبحت الدولة تتبنى معاملة خاصة للأجانب من أجل تشجيعهم على الدخول إليها في وقت سابق، واستثمار رؤوس أموالهم فيها، ومع تزايد التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول المضيفة، أدركت هذه الأخيرة أن وجود الأجانب بصفة عامة و المستثمرين منهم بصفة خاصة على إقليمها إنما يشكل عامل من عوامل التنمية الاقتصادية ومصلحة للدولة مما يدفعها إلى تبني مبدأ المساواة بين الوطني والأجنبي في بعض الحالات، بل و أعطت مركزا متميزا للمستثمرين الأجانب و فضلتهم على الوطنيين في حالات أخرى²⁵⁴.

وفي ظل احتدام التنافس و التسابق على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، زادت أهمية المستثمر الأجنبي باعتباره عنصر فعال من عناصر العملية الاستثمارية. فلم يعد المستثمر الأجنبي مجرد شخص يتلقى الترحيب من جانب الدولة التي يحل ضيفا عليها، ولا ذلك الشخص الذي يجد من دولته مجرد تسهيل حركة انتقاله إلى الدول الأخرى في إطار

²⁵³ محمد عبد الفتاح، التوجيه الاستثماري للزكاة (دراسة فقهية مقارنة) مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد 18، العدد 71، السنة 1997.

²⁵⁴ العبدى عبد الله على، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في ليبيا، مجلس الثقافة العام، طرابلس، 2008، ص20.

والخدمات الهندسية والمكتبية، الطبعة الأولى، 1996م.
حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد،
(مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1991م.)
حفيفة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية
تحديد ماهيتها والنظام القانوني لها، (مصر: دار النشر دار الفكر
الجامعي القاهرة، سنة 2001.
حمادة عبد الرزاق حمادة، عقود البوت *Bot*، (مصر: دار النشر، دار
الجامعة الجديد، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2013.
حمد الروبي، عقود التشييد والاستغلال والتسليم، (مصر: دار النهضة
العربية، القاهرة، بدون طبعة، سنة 2002.
حمدي باشا عمر، القضاء المدني، (الجزائر: دار النشر دار هومه
الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2003.
حيدر صوفيان وآخرون، حماية الاستثمار الأجنبي في عقود الدولة في
مجال الاستثمار، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في فرع القانون
العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد
الرحمان مرة، بجاية، سنة 2013.
خباش دليلة وآخرون، شروط الاستقرار التشريعي كآلية لضمان الاستثمار
ارت الأجنبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في
الحقوق، شعبة قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال،
كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.
خليفة لخميسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية
حالة المحروقات في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في
العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع،
رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل
الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الج
ازئر، 2003.
زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول المغرب

- التنمية الاقتصادية في مصر، (رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990م).
- علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية في ضوء القوانين الوضعية والمعاهدات الدولية وأحكام محاكم التحكيم (مصر: بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2008).
- علي حسين ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية وخاصة في الدول النامية (مصر جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه في الحقوق، سنة 1998، ص 66).
- علي حسين ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، مصر، 1998).
- علي ضوى، منهجية البحث القانوني، (ليبيا: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989م).
- عليوش كربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م).
- عليوش كربوع كمال، التحكيم الدولي في الجزائر، (الجزائر: دار النشر دار ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2001).
- عليوش كربوع كمال، القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين) الجزء الأول (الجزائر: دار النشر دار هومه الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2007).
- عمر سخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م).
- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، (مصر: دار النشر دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى).
- عمراني مراد، الاتفاقية "المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية"، (رسالة ماجستير، عنابة الجزائر: كلية الحقوق جامعة باجي مختار،

